الفلاح في العهد القاجاري 1796-1925م

The peasant in the Qajar era 1796-1925 A.D.

أ.د. فراس صالح خضر الجبوري

Prof.Dr. Firas Saleh Khader Al-Jubouri

جامعة تكريت/ كلية التربية للعلوم الإنسانية

Tikrit University / College of Education for Humanities

E-mail: firas.saleh@tu.edu.iq

أ.د. أحمد محمود علو السامرائي

Prof.Dr. Ahmed Mahmoud Alaw Al-Samarrai

جامعة سامراء/ رئاسة الجامعة

Samarra University

E-mail: dr.ahmed.alaw@uosamarra.edu.iq

م.م. هدى هادي أحمد البياتي

Asst.Lect. Huda Hadi Ahmed Al-Bayati

جامعة النهرين/ رئاسة الجامعة

Al-Nahrain University

E-mail: huda.history1980@nahrainuniv.edu.iq

الكلمات المفتاحية: الفلاح، الدولة القاجارية، النظام الإقطاعي، ناصر الدين شاه، الزراعة.

Keywords: The peasant, the Qajar state, the feudal system, Nasir al-Din Shah, Agriculture.

الملخص

تناول البحث بالدراسة والتحليل أوضاع الفلاح في عهد الدولة القاجارية 1796–1925م، إذ اعتمدت بلاد فارس في عهد الدولة القاجارية على الزراعة بشكل كبير في تمويل خزينة الدولة وكانت بلاد فارس في تلك الحقبة، دولة قام اقتصادها على الزراعة، وساد النظام الإقطاعي فيها، وكان الفلاح هو عماد ذلك الاقتصاد، بعده عنصر العمل والإنتاج، ولكن بالرغم من كل ذلك، إلاَّ أنَّ الفلاح عانى من شتى صنوف الاضطهاد والجوع وسلب الحقوق، وتأتي أهمية البحث من كونه محاولة لبيان حالة الفلاح في عهد الدولة القاجارية، وأوضاعه وطبيعة معيشته، وتوصل البحث إلى نتيجة مفادها ان الفلاح كان من الطبقات المسحوقة في بنية النظام الاقتصادي للدولة القاجارية، والتي وقع عليها ثقل كبير من النظام الإقطاعي، الذي صادر حق الفلاح في العيش الكريم، بالرغم من أهمية الدور الذي اداه في الاقتصاد القائم على الزراعة بشكل أساسي، لاسيما وأن الفلاح أداة الإنتاج الرئيسة في ذلك النظام.

Abstract

The research dealt with study and analysis the conditions of the farmer during the era of the Qajar state 1796-1925, as Persia during the era of the Qajar state relied heavily on agriculture to finance the state treasury. It is the mainstay of that economy, after which is the element of work and production, but in spite of all that, the farmer has suffered from various types of oppression, hunger and robbery of rights. The importance of the research comes from being an attempt to explain the situation of the farmer during the Qajar state, his conditions and the nature of his living. A decent life, despite the importance of the role he played in the economy based mainly on agriculture, especially since the farmer is the main production tool in that system.

المقدمة:

تعد دراسة الطبقات الاجتماعية من الدراسات المهمة، ولذلك أولت الدراسات التاريخية الحديثة أهمية بالغة لدراسة الطبقات الاجتماعية، وذلك لما لها من دور مهم من الناحية السياسية والاقتصادية، ولذلك وقع الاختيار على الفلاح في عهد الدولة القاجارية 1796-1925م، ليكون موضوعاً لهذا البحث، إن دراسة أوضاع الفلاح في عهد الدولة القاجارية تكتسب أهمية كبيرة لأنها توضح طبيعة الأوضاع الاقتصادية للدولة القاجارية، لاسيما وأنها كانت دولة تعتمد في اقتصادها على الزراعة بالدرجة الأساس، وكان الفلاح هو أداة الإنتاج الرئيسة، وبالرغم من اهمية دور الفلاح في المجتمع والاقتصاد القاجاري، إلاَّ أنَّه تعرض لأبشع انواع الاستغلال والاهمال، عن طريق النظام الإقطاعي الذي اتبعته الدولة القاجارية.

قُسم البحث على مقدمة وأربعة مباحث، وخاتمة تضمنت أهم النتائج التي توصل اليها البحث، إذ تناول المبحث الأول: نظرة عامة في أوضاع الفلاح في بلاد فارس حتى عام 1796م، أما المبحث الثاني فقد درس: أوضاع الفلاح في عهد الدولة القاجارية 1796-1848م، وتناول المبحث الثالث: الفلاح في عهد ناصر الدين شاه 1848-1896م، ودرس المبحث الرابع: أوضاع الفلاح في أواخر العهد القاجاري 1897-1925م.

المبحث الأول: نظرة عامة في أوضاع الفلاح في بلاد فارس حتى عام 1796م.

يُعد ظهور الدولة الصفوية[1]، في بداية القرن السادس عشر حدثاً تاريخياً مهماً، بعد غياب الدولة المركزية لتسعة قرون واستمرار الحروب والمنازعات والتمزق الداخلي، أذ أعيدت الوحدة السياسية للبلاد، واستطاعت الدولة الصفوية مد نفوذها إلى الحدود التي كانت عليها أيام الساسانيين تقريبا[2].

اختلفت حياة الفلاح في بلاد فارس تماماً عن حياة سكان المدينة، إذ كانت سمة البساطة هي السمة الرئيسة التي تميزه لإيمانه بالخرافات والأساطير، فضلاً عن جهله بالكثير من الأمور، إلاَّ أنَّه يعرف تماماً كيف يتعامل مع الإقطاعي الذي نظر إليه باحتقار واستخفاف، ومدى استيعابه لوضعه المعيشي ورضاه بما يحصل عليه من أجر، لذلك لجأ الفلاح إلى خداع الإقطاعي بعدة طرق ليحصل منه على الأفضل من الأجر والمعاملة[3].

إن العلاقة التي كانت قائمة بين مالك الأرض والفلاح غالباً ما كانت مبنية على حُسن النية والعدالة والصدق من قبل الطرفين، ولكن في حقيقة الأمر كان ذلك التعامل مشوب بالمكر والخداع، ويعود السبب في ذلك إلى كثرة المشاكل والآفات التي تعرضت لها المحاصيل الزراعية، مثل الجفاف والبرد والجراد وغيرها، مما أثر على إنتاج الفلاح، إذ كانت لا تمر سنة زراعية على الحقول والبساتين دون مواجهة تلك الآفات، وكان ذلك الأمر ذريعة لادعاء الفلاح في بعض

الأحيان بأنه لم يحصل عن طريق الزراعة على مردود ينفعه، وأن منتوجاته التي حصل عليها لا تكفي إلا لعملية البذار في السنة القادمة[4].

وكان هنالك أُسلوب آخر أستخدمه الفلاح وهو الذهاب مع عائلته إلى بيت الرقيب شاكين له الوضع الزراعي والضرر الذي وقع عليهم، وعندما يكون الضرر كبير كان الرقيب يحاول رفع الشكاوي إلى بلاط الدولة حينما يكون الأمر فوق طاقته لكي تنظر في الأمر[5]، وعندما ترفع الشكاوى من الفلاحين عبر الرقيب يأمر الشاه بإرسال مأمورين للبحث عن الحقيقة، للنظر في شكاوى الفلاحين وانهائها، هذا من جانب ومن جانب آخر إذا أقدم الفلاح على سرقة بعض الأموال من الملاك بالمكر والخديعة فإن المالك يعوض المال المسروق عند اكتشافه من الفلاح، وذلك عن طريق أعمال السخرة التي يفرضها على الفلاح، ومن تلك الأعمال بناء المساكن وتشذيب البساتين والعمل في الأمور العامة للقرى، فضلاً عن ذلك كان ملاكي الأراضي يستخدمون المواشي وممتلكات الفلاحين الذين عملوا في أرضهم دون مقابل، وكان الفلاح مُجبراً على استضافة المندوبين الذين يرسلهم المالك للقرية وتقديم الطعام لهم، وفي بعض الأحيان أجبر الفلاح على توفير بعض احتياجاتهم، بينما الفلاح الذي عمل في الأرض التي يملكها كان أكثر صدقاً من الفلاح الذي يعمل في أرض مملوكة للشاه، أو لكبار الملاكين لأن مردود تلك الأرض يعود له فقط، وليس هنالك حصة للشاه تؤخذ منها، سوى الضرائب العامة، فلا يلجأ إلى الخداع الذي لجأ له الفلاح في تلك الأراضي، ولم يملك أغلب الفلاحين في العهد الصفوي أي أرض زراعية خاصة بهم، بالرغم من أن الزراعة كانت هي أساس اقتصاد الدولة الصفوية، وأن الفلاح هو العنصر الرئيس في تطور ذلك الاقتصاد، فأُعطيت أكثر الأراضي تحت عنوان "**تيول**"[6]، إلى كبار القادة العسكريين وزعماء القبائل، ونتيجةً لتلك السياسة التي اتبعتها الدولة في توزيع الأراضي، أُجبر الفلاح على استئجار تلك الأراضي التي أصبحت تدر أموال طائلة على الشاه والملاك، بينما أُجبر الفلاح على دفع الضرائب وتعرض إلى الضرب والشتم وأشد أنواع الاضطهاد والقسوة[7].

ظهر التدهور والانحطاط في الإنتاج الزراعي بشكل واضح منذ عام ١٦٧٠م بسبب ضعف الحكام الصفويين الذين جاءوا بعد الشاه عباس الأول[8]، فضلاً عن تناقص مياه الأنهار والقنوات المائية المستخدمة في الري، فضلا عن كثرة الأوبئة والظروف المناخية الصعبة، والسبب الأخر والأهم هو عدم إقبال الفلاحين على الأعمال الزراعية، وذلك بسبب المعاملة القاسية التي مارسها أصحاب الأراضي تجاه الفلاح، مما أدى إلى هجرة أعداد كبيرة من الفلاحين الذين سكنوا القرى إلى الهند، إذ كان الفلاحون في الهند أفضل حالاً، وذلك ما تسبب في تحول أفضل الأراضي في بلاد فارس إلى أراضي بور وقاحلة غير صالحة للزراعة، ولم يحصل الفلاح

على أي دعم في معيشته بل كانت تؤخذ منه أموال أكثر من اللازم، وكان رجال الدولة يمارسون الابتزاز ضـــد الفلاحين، حتى وصـــل الأمر بمصـــادرة أثاث بيوتهم، وأن الفلاح واجه الإهانة والضـرب والحرق وربطه رأسـاً على عقب من رجال الشـاه لو تأخرت تلك الضـرائب المفروضـة عليه عن وقتها المحدد، وليس هنالك أدنى شك في أن الفلاحين في العهد الصـفوي عاشـوا حياة بائســـة لأنهم كانوا المورد الرئيس لخزينة الدولة، والممولين للجيش، ولأغلب رجال الدين ومالكي الأراضـي[9]، لذلك من الصـعب الاعتراض على الاسـتنتاج الذي توصـل اليه المؤرخ الإيطالي بالوسوني ومفاده: "**أن الظروف التي كان يعيشها الفلاحون في مناطقهم أسوء بكثير من ظروف سكان القبائل**"[10].

اختلفت المصـادر بخصـوص عدد السكان في بلاد فارس في أثناء تلك المدة وانقسـامهم ما بين المدن والقرى والأرياف، وقدر أحد المؤرخين نسبة سكان القرى في بلاد فارس بأنها تتراوح ما بين (45%-55%) من مجموع السكان الكلي، وبذلك شكل السكان القرويين النسبة الأكبر، وعلى هذا الأساس وجد حوالي أربعة ملايين إلى خمسة ملايين نسمة يعملون في الزراعة[11].

عندما تولى كريم خان الزند[12] الحكم، وجعل شـيراز عاصـمة لملكه، أصـبحت مركزاً ثقافياً مهماً ومعلماً عمرانياً واضـحاً، واهتم بالبسـاتين وطور نظام الري، إلا أن الاضـطرابات التي نتج عنها عدم الاستقرار السياسي في بلاد فارس في أثناء القرن الثامن عشر، إذ كان لها آثار متنوعة وعكسية إلى حد كبير على الظروف الاقتصادية باستثناء النصف الأخير من حكم كريم خان الزند، إذ تميز القرن الثامن عشـر بحرب شـبه مسـتمرة بين العناصـر القبلية، وأدى انعدام الأمن إلى تهجير الفلاحين في العديد من مناطق بلاد فارس، وقتل العديد من الفلاحين أو ماتوا جوعا، بينما فر آخرون إلى بر الأمان من أراضيهم أو حتى من البلاد ككل، وفرضت على أولئك الذين بقوا في أراضـيهم واسـتمروا في الزراعة، ضـرائب قاسـية للغاية، وأعباء مالية فرضـت عليهم من قبل الجيوش الكبيرة، التي تعيش عادة على أي أرض احتلتها، وغالبًا ما ترك هذا المزارعين معدمين، أو بالكاد قادرين على البقاء، نظرًا لأنهم عادة ما كانوا غير قادرين على تجميع أي فائض، وكانوا في الكثير من الأحيان في خطر المجاعة بسب الجفاف[13].

كان لتلك الظروف القاسـية تأثيرات طويلة المدى، إذ تميز اقتصـاد بلاد فارس في أثناء القرن الثامن عشـر بسـلسـلة من التوازنات الدقيقة، وأدى انعدام الأمن السـياسـي والعسـكري إلى زعزعة تلك التوازنات الدقيقة، والتي نتج عنها أزمات اقتصادية مزمنة، وكانت الأشكال الأساسية للإنتاج هي الزراعة وتربية الحيوانات، وأدت التجارة دوراً أصـغر، ولكنه مع ذلك فقد كانت الزراعة مهمـة جداً، كـان الأمن والازدهـار مهمين للغـايـة لنجـاح الزراعـة، لأن أجزاء كبيرة من الإنتـاج الزراعي لم تكن ممكنة إلا عن طريق الري المكثف باستخدام شبكات الأنفاق الجوفية التي تسمى

القنوات، وبما أن الحفاظ على تلك الشبكات يتطلب استثماراً رأسمالياً وصيانة مستمرة، فإن الصعوبات الاقتصادية وانعدام الأمن أدت إلى التخلي عن مساحات شاسعة من الأرض والتي أصبحت غير منتجة، وعانت المراكز الحضرية من تدهور اقتصادي، لأنها اعتمدت إلى حد كبير على الإنتاج الزراعي، وكانت معظم الأنشطة الاقتصادية في المناطق الحضرية تابعة للإنتاج الزراعي ومعتمدة عليه، وعانت المدن أيضاً من الغزوات والضرائب وغيرها من أشكال الابتزاز على أيدي الجيوش والقبائل وقطاع الطرق[14]، وكان لدى التجار منتجات أقل للتداول بها، وأسواق أقل للبيع بها، وأن الافتقار إلى الأمان يعني أن أي جهد لنقل البضائع كان محفوفًا بالمخاطر بدون أي وسيلة لضمان الأمن، كان الشكل الرئيس الآخر للإنتاج الاقتصادي هو تربية الحيوانات[15]، لاسيما تلك التي قام بها الرعاة الرحل، في حين أدى انهيار السلطة المركزية في القرن الثامن عشر إلى ازدياد التأثير السياسي لقبائل الرحل، واستخدمت العديد من قبائل الرحل ثرواتهم في مشاريع عسكرية باهظة الثمن، بينما عانى آخرون من خسائر اقتصادية على أيدي أعدائهم[16]، ومع ذلك كانت هناك عمليات اقتصادية أكثر تعقيدًا جارية نظرًا لأن الرعاة الرحل ينتجون أكثر قليلاً من المنتجات الحيوانية، فقد اعتمدوا تقليديًا بشكل كبير على المزارعين في المناطق الحضرية والريفية، الذين حصلوا منهم على سلع لا يستطيعون إنتاجها بأنفسهم، مثل الحبوب وحصلوا على نسب كبيرة من ثروتهم عن طريق التجارة مع السكان المستقرين، واستفادوا من الأموال التي طالبوا بها المزارعين حتى لا يهاجموهم، وفي حالات أخرى، قاموا بمداهمتهم وأخذوا كل ما في وسعهم، لاسيما في الحالات التي كانوا فيها بعيدين عن أراضي أجدادهم، وكان الحال في كثير من الأحيان في أثناء تلك المدة المضطربة، لذلك عانى الرعاة الرحل من صعوبات اقتصادية نتيجة التدهور الاقتصادي للسكان المستقرين الذين يعتمدون عليهم والذين يتشاركون معهم نوعاً ما من التعايش[17].

المبحث الثاني: أوضاع الفلاح في عهد الدولة القاجارية 1796-1848م.

تُعد دراسة أوضاع الفلاح الفارسي ذات أهمية كبيرة، لاسيما في العهد القاجاري، لكونها تعطينا صورة واضحة عن طبيعة النظام الاقتصادي في الدولة القاجارية، فضلاً عن دور الطبقات الاجتماعية فيها، إذ اهتم أغا محمد شاه[18] بالزراعة التي تقدمت كثيراً في عهده قياساً بالعهود التي سبقته[19]، وكانت له معرفة في أمور الزراعة، وكان يرشد الفلاحين إلى كيفية معرفة خصائص كل نوع من أنواع التربة، وزراعتها بالنباتات التي تلائمها، ولذلك زرع الفلاحين أرضه حسب توجيهاته، وأعطت أفضل النتائج في إنتاج المحاصيل[20]، وقام بحماية الفلاحين الأمر الذي كان على أهمية كبيرة، إذ كان يحاسب كل من يسيء إليهم ابتداءً من الجُباة في القرى وصولاً إلى حاكم الإقليم، إذ كان الكل يخشى تقديم الشكوى بحقهم للشاه[21].

شهد الاقتصاد القاجاري تغيرات كبيرة في أثناء القرن التاسع عشر، إذ خرجت بلاد فارس بحلول عام 1800م من حروب طويلة، واستغرقت الإصلاحات وقتاً ليس بالقليل شمل تقريباً، النصف الأول من القرن التاسع عشر، لذلك يمكن القول أن الاقتصاد القاجاري تطور على مرحلتين الأولى كانت بين عامي 1800-1850م، والثانية بعد عام 1850م حتى عام 1914م، والتي شهدت المزيد من النمو والتطور، وشهدت المدة التي تلت عام 1914م حتى نهاية الدولة القاجارية في عام 1925م تدهوراً كبيراً نتيجةً لعدم الاستقرار، وظروف الحرب العالمية الأولى 1914-1918م، ومجاعة عامي 1917-1918م، فضلاً عن الثورة الروسية في عام 1917م[22].

حاولت الحكومة القاجارية ترسيخ وتعزيز سيطرتها على البلاد، ونجحت فيها، وإن كان ذلك بصعوبة وكان لا يزال هنالك الحاكم المغتصب أو المتمرد في بعض الأحيان والكثير من الحكم التعسفي، ونتيجةً لذلك تعرض الكثير من سكان الريف للاستغلال، لكن التجارة والسكان ازدادوا بسبب فرض الأمن، وكانت تجارة تبريز، على سبيل المثال، أكبر بثماني مرات في عام 1860م مما كانت عليه في عام 1830م وذلك يعكس الدور المهم المتزايد لبعض المحاصيل النقدية **(الحرير والتبغ)**، وبداية الواردات من أوربا في النصف الأول من القرن التاسع عشر، والتي بشرت بما سيحدث على نطاق أوسع في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وقدر إجمالي تجارة بلاد فارس بالأسعار الحالية بنحو 6 ملايين جنيه إسترليني في عام 1857م، وهو ما يمثل زيادة كبيرة مقارنة بـ(2.5) مليون جنيه إسترليني في بداية القرن التاسع عشر[23]، وكان الشريكان التجاريان الرئيسان هما بريطانيا والهند كمصدرين 38% و 24% على التوالي من إجمالي الصادرات وروسيا وآسيا الوسطى كمستوردين 33% و 24% على التوالي من إجمالي الواردات[24].

تركز القاجار في المناطق التي يتجاوز فيها هطول الأمطار السنوي 250 ملم، وتعد المياه أحد محددات الزراعة والحياة العامة، وفقًا لبيانات القرن العشرين حصل 75٪ من البلاد على أقل من 250 مل من الماء وهذا يعني أنه لا يمكن الزراعة إلا على 25٪ من الأرض، وأن المناطق التي يمكن ريها عادة ما تكون مالحة أو مشبعة بالماء، فضلاً عن ذلك فإن معدل التبخر مرتفع جداً، وعادةً ما يزيد عن 50٪[25]، وكان التباين الموسمي والسنوي في توافر المياه عائقاً آخر للزراعة، إذ استخدم الفلاحون في الغالب وسائل الري بالسيح، وكذلك استخدم الفلاحون أُسلوب الري بالقنوات، فضلاً عن اعتمادهم على الحرث الجيد ألذي عزز من التربة، ففي حالة زراعة الأرز يتم حرث التربة في أوقات مختلفة، وزرعت المحاصيل الشتوية في الخريف والحصاد في الربيع، أما المحاصيل الصيفية زرعت في الربيع وحصدت في الخريف، ومن الواضح من

بيانات التصدير أن إنتاج محاصيل متعددة قد زاد بشكل كبير، فضلاً عن تضاعف عدد السكان بين عامي 1800 و 1900م، وتمت زراعة المزيد من الأراضي، مما أدى إلى زيادة في الإنتاج، كان التغيير الأكثر أهمية هو ظهور بعض المحاصيل النقدية مثل القطن والأفيون والأرز والفواكه والمكسرات وما إلى ذلك، والتي كان لها تأثير ضئيل قبل عام 1860م[26].

تميزت مدة حكم آغا محمد خان وفتح علي شاه (1796-1834م)، بالتحسن السريع، وتمتعت بلاد فارس بسلام وأمن محليين، ولكن ذلك السلام لم يجلب للفلاحين النتائج المرجوة، فضلاً عن حرمان جزء كبير من القوى العاملة المنتجة للاقتصاد الزراعي، وتم إنفاق جزء كبير من دخل البلاد على الجيش، وكانت هنالك مشكلة أخرى في مدة فتح علي شاه، إذ أصبحت السهول والأراضي قاحلة، وتقلص عدد السكان بشكل كبير، ونتج عن ذلك عدد كبير من المشاكل الداخلية[27].

عاش معظم سكان الريف في منازل بغرفة نوم واحدة، وكان التصميم الأساسي لمنازل الفلاحين في معظم مناطق بلاد فارس موحداً، ولكن بسبب الظروف الطبيعية والموارد العامة، توجد أحياناً اختلافات في كل منطقة، وتم بناء معظم المنازل بالطوب المجفف بالشمس، والأرضية من الطين، وهناك القليل من التهوية، والسطح إما مسطح أو مصنوع من أعمدة معلقة مع حصائر، مزيج من الطين والقش، أو مصنوع من أقواس أو قباب من الطوب، وفي مناطق الغابات، تُبنى المنازل من الخشب، بينما في المناطق الأكثر فقراً وحارة تُبنى الأكواخ من القصب والقش وتوجد منازل حجرية لكنها نادرة، الظروف الصحية سيئة للغاية، والطهي في غرفة المعيشة في الشتاء إما بالخارج أو بالداخل، تلك المنازل سهلة البناء، وتستغرق القليل من الوقت والمصاريف، ويمكن التخلي عنها في حالة فشل المحاصيل أو أسباب أخرى للهجرة دون التسبب في خسارة كبيرة، تختلف ملكية المنازل في جميع أنحاء البلاد، في بعض الأماكن، تعود ملكية المنازل إلى الأرض، ويمكن للمزارعين استخدامها طالما لديهم الحق في زراعة الأرض، عادة دون دفع إيجار[28]، هذا هو الحال في جيلان، إذ يتعين على المالكين دفع تكاليف بناء وصيانة منازل المزارعين ويعيشون مجاناً، إذا طُلب منهم بناء منازلهم الخاصة، فستكون هنالك مدة زمنية بالنسبة لهم هي 10 سنوات، بعدها تصبح المنازل مُلكاً للمالك، ما لم يقم المزارعون ببنائها دون مساعدة المالك، وعدد قليل من المزارعين يملك الأرض والمنزل، وفيما بعد اندمج بعض زعماء القبائل وكبار ملاك الأراضي في الجهاز الاداري للدولة القاجارية وعملوا على أخذ كل عائد ممكن من الفلاح، لذلك عانى الريف وضعاً بائساً[29].

وكان الفلاح عرضة لاستغلال بشع من قبل كبار ملاك الاراضي وموظفي الدولة من جباة الضرائب الذين كانوا يذيقونهم الامرين، فضلا عن تعرضهم للسلب والنهب على يد رجال

القبائل الرحل، وقد دفع ذلك الأمر الكثير من الفلاحين إلى الاســتقرار والزراعة في مناطق بعيدة عن الطرق الرئيسـة لتجنب الزيارات المتكررة من قبل موظفي الدولة، ولم يكن غريباً أن يصـادف المرء في تلك المدة أجزاء واسعة من الاراضي الخصبة القريبة من الطرق الرئيسة متروكة ومهملة بسبب ذلك[30].

لكن كان هنالك أيضـــاً العديد من النقاط البارزة، فالمزارعين في القرى الواقعة بين تبريز وطهران يبدون أفضـــل حالاً من المزارعين في تركيا وحتى في بعض الدول الأوربية بالرغم من تعرضـهم للقمع، فإنهم غالباً ما سـعوا جاهدين ليعيشـوا حياةً جيدة، بالرغم من أن طعامهم بسـيط ولكنه جيد، اذ اكلوا خبز القمح وأحياناً اللحوم، والمنزل هو أيضـاً أفضـل، ووجد أن القرى الواقعة بين طهران وهمدان كانت أفقر وأن الناس بدوا أكثر اضـطهاداً، ووصـف المؤرخ الهولندي ويليم فلور "**Willem Floor**" أوضاع الفلاح في عام 1830م، قائلا: "**أعتقد أن الفلاحين الفارسيين هم أمة سـعيدة جدًا (تحت حكم الحكام الليبراليين) لأنهم أمة راضـية، قد يكون هذا لأن القرية المزدهرة هي ملك للعائلة المالكة ولا يخضـع عادة للسـلوك القمعي العادي**"[31]، لذلك فهي في حالة مزدهرة، وأن حياة الفلاحين كانت مرتبطة بالزراعة والحصاد لأن الغالبية منهم كانوا يعيشون حياة بسيطة، وتحسنت حالة الفلاحين بشكل خاص بعد ازدهار زراعة الأفيون، واختلفت أوضـاع الفلاحين من قرية لأخرى ومن بلدة لأخرى تبعاً للظروف السائدة آنذاك، ففي أذربيجان كان وضع الفلاحين جيد لأنهم ينتجون كميات كبيرة من الأرز وبســعر منخفض وكانت النســاء تعمل في الزراعة، وكان الوضـــع نفســه في مقاطعة اســتر أباد بعد توقف الغارات التركمانية، وفي عام 1895م، اما الوضـــع في مقاطعة كرمان الفقيرة بالموارد فأن أحوال الفلاحين فيها أفضـــل من فلاحي الهند[32].

عانى الفلاحون في أثناء العهد القاجاري العديد من المشـــاكل التي أدت إلى انخفاض مستوى المعيشة، نتيجةً للأزمات الاقتصادية والحروب التي دارت في تلك المدة، والتي انعكست بشكل أو بآخر إلى الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي كان آخرها الحرب العالمية الأولى، إذ تراجعت إيران بنحو قرن من الزمان، إذ كان السكان مشتتين ومات الكثير منهم بسبب مجاعة عام 1917م، ودمرت العديد من القرى وقنوات الري وبعض القرى دمرت بشكل جزئي، لذلك كان مســتوى الفلاح القاجاري على جميع الأصـــعدة مقرون بالوضـــع العام[33]، وكذلك عانى الفلاح القاجاري من الســـخرة، وتعني العمل الاجباري غير مدفوع الأجر، ومتقطع بطبيعته وله مدة محدودة عادة يكون عدد معين من أيام العمل في الســـنة أو يكون العمل الجبري قراراً تفرضـــه الدولة لغرض الأشـغال العامة، لذلك فهو شـكل من أشـكال الضـرائب لكنه على عكس أشـكال الضرائب الأخرى (**مثل ضريبة العشور**)، ولا يتطلب العمل الاجباري من السكان امتلاك الأرض

أو المحاصـــيل أو المال، وكان التزام المزارعين المســـتأجرين بإجبار الملاك على العمل في العقارات الخاصـــة أمراً شـــائعاً في تاريخ ما قبل الصـــناعة، إذ كان الملاك الإقطاعيون يتوقعون العمالة في كثير من الأحيان، لذلك عانى الفلاح في العهد القاجاري من نظام العمل الاجباري خوفاً من الملوك القاجار وأصحاب الإقطاعيات[34].

إن تأثير الفلاحين الرئيس، يتمثل في كونهم يوفرون الوســـائل الاقتصـــادية، التي يحافظ الإقطاعيون بها على أوضـــاعهم الاجتماعية والسـياسـية، ولما كان هؤلاء يرتبطون بوشـائج كثيرة مع الشـاه القاجاري، لذلك شـكل الفلاحون قاعدة دعم رئيسـة لنظام القاجار الإقطاعي، فأصـبح الفلاح الإيراني أُنموذجاً أمثل للفقر والجهل والمرض، والإقطاع هو الشـكل الرئيس للإنتاج يتحمل المزارعون في منطقة أصفهان عبء ضريبة الأراضي المفروضة بلا رحمة، لذلك يذهبون جميعاً إلى طهران لإلغاء الضريبة، وينعكس ذلك في تدني مستوى الإنتاج الزراعي وتخلف الإنتاجية في القرية، ولذلك وبالرغم من أن المزارعين أسـسـوا قاعدة اقتصـادية، إلاَّ أنَّهم كانوا الحلقة الأضـعف بسبب السخرة وكثرة الضرائب[35].

المبحث الثالث: الفلاح الإيراني في عهد ناصر الدين شاه 1848–1896م

وقع ناصر الدين شاه في عام 1890م، اتفاقية تمنح احتكار تجارة التبغ لشركة بريطانية، وكان حوالي 20٪ من الفرس يعملون في صـــناعة التبغ، وطبقاً لتلك الاتفاقية، تقوم الشـــركة الاحتكارية بشراء جميع المحاصيل من المزارعين، ويجب على بائع التبغ الحصول على ترخيص صـاحب الامتياز والدفع فوراً، ونصـت الاتفاقية على حصـول الشـاه على 15 ألف جنيه و 25٪ من صـافي ربح الشركة، ونتيجةً لذلك اندلعت العديد من الاحتجاجات في المدن الإيرانية، بما في ذلك شـيراز وتبريز، بقيادة التجار ورجال الدين والمزارعين، وطالب المتظاهرون الشـاه بسـحب الامتياز والغائه، اســـتمرت تلك الاحتجاجات حتى عام 1892م وأُطلق عليها انتفاضـــة التبغ، سـادت موجة اسـتنكار شـديدة في جميع مدن إيران، ومثال ذلك مدينة شـيراز، إذ أضـرب التجار والكسبة عن العمل لمدة ستة اشهر احتجاجاً على تلك الاتفاقية، وهذا أمر صـعب جداً، لأن ليس بإمكان الجميع اغلاق باب متجره والجلوس في البيت، فهنالك الكســـبة من يتعلق قوته بعمله اليومي، وليس له مردود مالي أو مدخرات، فكان التحدي كبيراً[36]، وإلى جانب مدينة شـــيراز، شهدت العديد من المدن مواقف مماثلة من الجماهير، التي أرسلت إلى المرجع السيد ميرزا محمد حسـن الشـيرازي، بأن يفتيهم بالجهاد لمواجهة ذلك الخطر ويجبروا الحكومة القاجارية على إلغاء الاتفاقية حتى وإن كلفهم ذلك أرواحهم، ولكن المرجع السيد ميرزا محمد حسن الشيرازي لم يوافق على طلبهم، فكرروا الرسـائل والبرقيات، وبموازاة تلك الرسـائل التي كانت ترد إلى سـامراء، كانت قوافل الجنود البريطانيين تنساب إلى بلاد فارس بحجة اتفاقية امتياز زراعة وإنتاج التبغ[37]، وكان

الناس يشهدون هذا التمدد والتوغل ويضجون اعتراضاً وغيضاً، وواصلوا الاستغاثة بالمرجع السيد ميرزا محمد حسـن الشـيرازي، وبلغت حالة الغضـب أن أقدم الكثير من المزارعين إلى إحراق محصولهم من التبغ حتى لا يبيعونه إلى البريطانيين، وحتى لا يخالفون القانون الاسلامي، وتذكر بعض المصادر، أن ما وصل إلى المرجع السيد ميرزا محمد حسن الشيرازي في سامراء، 12 ألف برقية استغاثة ودعوة للإفتاء، وبعد سلسلة من المشاورات مع العلماء والفقهاء، كتب المرجع السيد ميرزا محمد حسن الشيرازي، ما نصّه :"**استخدام التبغ في بلاد فارس في حكم محاربة إمام الزمان**"، وصلت تلك الفتوى وانتشرت مثل انتشار النار في الهشيم، وتناقلتها الأيدي وتم توزيعها بشكل واسع، وعلى أثر ذلك امتنع الناس بأجمعهم عن بيع وشراء واستخدام التبغ، وفي طهران أخذ المرجع الديني الميرزا محمد حسن الاشتياني، تلك الفتوى وقاد مظاهرة جماهيرية عارمة إلى قصر الشاه يطالبه فيها بإلغاء الاتفاقية، فكان رد فعل ناصر الدين شاه عنيفاً، بأن أمر بأطلاق النار على المتظاهرين، وحدثت مجزرة رهيبة أمام القصر، وذهب العشرات بين قتيل وجريح، ولم تتوقف الفتوى عند أبواب القصر، بل واخترقته إلى الداخل وإلى عائلة الملك وحريمه، فعندما أمر زوجته بأن تعد له الأرجيلة للتدخين امتنعت عن ذلك، فسأل عن السبب، فقالت: "**إن الذي حللني عليك هو الذي حرمها اليوم**" وبعد حوالي سبعة أشهر من تاريخ عقد الاتفاقية، وجد الشاه إن من غير مصلحته الاستمرار في هذا الوضع، بعد أن بلغت الاحتجاجات مراحل خطيرة من الغليان والاحتقان بسبب تلك الاتفاقية، فكان القرار المتوقع؛ إلغاء اتفاقية الامتياز إلى الأبد[38].

وبعد قرار إلغاء اتفاقية الامتياز، أبرق الشـاه إلى المرجع السـيد ميرزا محمد حسـن الشيرازي، طالباً منه إلغاء الفتوى، فجاءه الرد بأن عليه طرد جميع الجنود البريطانيين الذين جاؤوا في ظل هذه الاتفاقية من بلاد فارس، وبعد ذلك يصـدر إلغاء الفتوى، لذا انتظر المرجع السـيد ميرزا محمد حسن الشيرازي ما يصل إليه من الميرزا محمد حسن الاشتياني في طهران للتحقق من أمر جنود الاحتلال البريطاني، وعندما اطمأنوا إلى خروجهم جميعاً، صـدر أمر إلغاء الفتوى ليعود الناس إلى زراعة التبغ وبيعه واستخدامه كما في السابق[39].

المبحث الرابع: الفلاح في المرحلة الأخيرة من العهد القاجاري 1897-1925م.

ناصـبت القوى الاجتماعية الدولة القاجارية العداء منذ تغلغل النفوذ الأجنبي في اقتصـاد بلاد فارس إبان عهد ناصـر الدين شـاه (1848-١٨٩٦م)، ومظفر الدين شـاه من بعده، حتى اندلاع الثورة الدسـتورية، وكان من نتائج ذلك العداء للدولة القاجارية أن تحالف التجار ورجال الدين من جهة، وشيوخ العشائر والفلاحين من جهة أُخرى[40].

عندما تولى مظفر الدين شـاه الحكم بعد والده كان قد أمضـى شـبابه في البحث عن الملذات، وعندما تولى العرش لم يظهر أي مجهود أو أي اهتمام صـادق بمهام الدولة، وكلفت

رحلاته إلى أوربا مبالغ طائلة، تركت خزانة الدولة خاوية على الدوام، وأخذ الأمراء ورجال البلاط يكدسون الثروات في الوقت الذي لم يستطيع الموظفون العموميون الحصول على مرتباتهم، وكانت العقارات الكثيرة في أيدى عدد قليل من الملاك، بينها كان الفلاحون في فقر شديد، وتهالكت وسائل الري، وزحف الجدب على القرى والحقول، وأخيراً أدى احتياج إيران إلى المال إلى أن تطلب قرضا من روسيا في عام 1900م قدره (22.000.000) روبل، وكان من بين شروط القرض أن يستعمل جزء منه في تسديد جميع القروض المستحقة للدائنين الأجانب، وألا يكون للدولة القاجارية الحق في الاقتراض من أية جهة أخرى بدون موافقة روسيا، إلى أن يتم تسديد القرض وقد ضمنت الجمارك أداء ذلك القرض، وتم تجديد اتفاق سري بين الدولة القاجارية وروسيا، نص على عدم إعطاء الأجانب امتيازات بإنشاء السكك الحديدية قبل موافقة روسيا، وأخذت روسيا تنشئ الطرق لسير العربات في الولايات الشمالية من بلاد فارس، ولم يبق من ذلك القرض الروسي بعد دفع نفقات زيارة الشاه لأوربا في عام 1900م، وسداد قرض المصرف الامبراطوري، وتسوية بعض الالتزامات الأخرى إلى مبلغ (6.000.000) روبل فقط، فطلبت الدولة القاجارية قرضاً آخر، وبادرت روسيا بتقديم مبلغ (10.000.000) روبل، وقام مظفر الدين شاه بالسفر إلى أوربا، وفى عام ١٩٠١م أبرمت روسيا والدولة القاجارية اتفاقية جمركية نصت على فرض رسوم جمركية على البضائع الواردة من روسيا، وعلى فرض رسوم جمركية مرتفعة على البضائع الواردة من الدول الأُخرى، وبذلك أصبحت الظروف مهيئة للثورة الدستورية، التي كانت جذورها تأصلت في نفوس فريق متعلم من الشباب الذي اتصلت ثقافتهم بالأفكار التحررية التي سادت في بلاد الغرب، ودعم التجار وبعض رجال الدين والأشراف هذه الحركة الدستورية على أمل أن تهيئ لهم مزايا مادية أو سياسية، وفى عام ١٩٠٦م تجمع التجار وغيرهم من سكان طهران حتى بلغ عددهم عشرة آلاف واعتصموا في السفارة البريطانية، ليكونوا في مأمن من الاعتقال، وترك رجال الدين المدينة، وشل بذلك النشاط الاقتصادي والاجتماعي فيها، مما جعل الشاه يعد بالقيام بالإصلاحات، وتجدد الضغط عليه مرة أخرى، فأعلن الدستور في آب ١٩٠٦م وتكون أول برلمان بصورة سريعة، فاشتغل بمعالجة كثير من المشاكل التي عرضت نتيجةً لقيام نظام جديد[41].

شكل الفلاحون قاعدة دعم رئيسة للنظام القاجاري الإقطاعي، فأصبح الفلاح القاجاري أُنموذجاً للفقر والجهل والمرض، نتيجةً للظروف السيئة التي عانى منها في أثناء حكم الدولة القاجارية، وتعرض الفلاحون في المناطق المحيطة بأصفهان إلى تحمل أعباء ضريبة أرض ثقيلة جداً فرضت عليهم بلا رحمة، لذلك هاجرت أعداد كبيرة منهم إلى طهران للتخلص من دفع تلك الضريبة، وانعكس ذلك على انخفاض مستوى الإنتاج الزراعي، وعدم تطور قوى الإنتاج بالقرية،

لذلك لم يكن من قبيل المصادفة أن تنحصر التحركات الفلاحية في أثناء سنوات الاضطرابات العنيفة 1906-1913م، والتي شهدتها العديد من مناطق بلاد فارس، وحدثت في نطاق محدود جداً ففي رشت مثلاً رفض الفلاحون دفع الضرائب واعتصموا في جامع المدينة، وفي طالش أقدم الفلاحون على مهاجمة منزل حاكم المدينة، في حين استولى آخرون على بلدة يزد وهكذا ظل الفلاح في العهد القاجاري الجزء الأضعف في المجتمع، بالرغم من أنه كان الاساس الاقتصادي له، ووقع عليه العبء الأكبر من الاضطهاد والاستغلال، حتى أصبح عدواً للإقطاعي، وظل مستوى معيشته واطئاً للغاية، وأساليب إنتاجه الزراعي متخلفةً ومستواه الصحي سيئاً، فكان من الطبيعي أن تشكل تلك الظروف أحد أهم العوامل الرئيسة لأن يصبح الفلاح مع مرور الوقت القاعدة الأساسية ووقود للحركات والانتفاضات التي قوضت النظام القاجاري[42].

شهدت بلاد فارس في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، تغيرات كبيرة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي بسبب ارتباطها بسوق رأس المال العالمي، تمامًا مثل الوضع في البلدان الأخرى المتعلقة بهذا السوق، على الرغم من أن الرأسمالية قد أثرت على العديد من المتخلفين، ولأن إنتاج بلاد فارس تغير من إطار طبيعي إلى إطار سلعي، لاسيما للأسواق الخارجية، بعد سلسلة من تسهيلات دول الرأسمالية، إذ تغيرت بلاد فارس لتصبح شبه مستعمرة، وانعكس الواقع السياسي على الواقع الاقتصادي والاجتماعي، إذ شهدت البلاد سلسلة من الحركات الاحتجاجية والانتفاضات والثورات، كان أبرزها انتفاضة عام 1899م ضد امتياز التبغ، والثورة الدستورية في الأعوام التالية (1905-1911م)، وفي 30 كانون الأول 1905م منح مظفر الدين شاه، الشعب الدستور، ووافق على الميثاق الذي وضعه الوطنيون الأحرار، وقبل بدعوة مجلس تأسيسي لسن الدستور، واجتمع هذا المجلس للمرة الأول في 7 تشرين الأول ١٩٠٦م، ورغب الشاء مظفر الدين شاه في اقتراض مبلغ (400.00) جنيه من بريطانيا أو روسيا فرفض المجلس ذلك، وعده تجاوزاً على استقلال البلاد، وتمكيناً للنفوذ الأجنبي فيها، وتوفي الشاء مظفر الدين في العام التالي وخلفه إبنه محمد علي شاه، وكانت باكورة أعماله أن سعى سراً لعقد القرض المذكور، وكان همه هو قبض المبلغ للتمتع به، وأوشك ذلك أن يتم لولا مقاومة المجلس له أشد مقاومة، وقرر عدم عقد أي قرض مع أية دولة وفي الأعوام ١٩٠5 و ١٩٠٧م انشغلت البلاد بما أصابها من اضطرابات داخلية، نتيجةً لتولي الدستوريين الحكم في بلاد فارس، وبث كبار الإقطاعيين والرجعيين، الفتنة والفرقة بين صفوف الشعوب الفارسية، وكانت كل من بريطانيا وروسيا تنظران بعين القلق إلى ما سوف تتمخض عنه الأحداث، وقد فلتت الزمام من أيديهما، وأخيراً دفع قيام الثورة الدستورية الحكومتين البريطانية والروسية إلى انهاء خلافاتهما والتعاون بهدف الحفاظ على الحكم القاجاري، والوقوف ضد التيار الشعبي المناوئ لمصالحهما، ومن أجل

تنسيق المواقف والرد على الأحداث على مستوى العلاقات الدولية، فإن كلا البلدين حرصا على حل مشاكلهما في المنطقة وفي بلاد فارس، على وجه الخصوص، وأدى ذلك إلى عقد اتفاقية عام 1907م[43]، والتي أصبحت بلاد فارس بموجبها مستعمرة بريطانية بعد تقسيم البلاد إلى منطقتين، ونتيجة لذلك تراجع الاقتصاد والمجتمع في أثناء العهد القاجاري.

جاءت أحداث الحرب العالمية الأولى (١٩١٤– ١٩١٨م) لتكون وبالاً على بلاد فارس، فهي بموقعها الحساس والاستراتيجي في الشرق الأوسط، إذ تتصادم المصالح وتتشابك، أصبحت أحد الميادين الرئيسة للقتال في الشرق الأوسط، فلزمت موقف الحياد، وبعد إلغاء معاهدة تجزئة فارس، وجلاء القوات الروسية عن بلاد فارس كانت الأوساط البريطانية تشعر بميل شديد إلى إكمال سيطرتها، وذلك بضم إيران إلى منطقة النفوذ البريطاني، فتم التوقيع على معاهدة لندن في عام 1919م وأصبحت بلاد فارس حكراً على المستشارين البريطانيين، وجعلها تحت حماية بريطانيا وحدث عجز في الحساب التجاري وفي ميزان المدفوعات والانخفاض في سعر معدن الفضة، والذي تسبب في انخفاض في قيمة القران الفضي، بعد أن اختفى التومان الذهبي من السوق، لقد كانت كل ١٠ قرانات تعادل جنيها استرلينياً في بداية القرن التاسع عشر، فهبطت إلى 11 قران للجنيه الاسترليني في عامي 1914–1915م، وكلما كانت الميزانية تظهر أي فائض، كان ينقل إلى خزائن الشاه الخاصة، بدلاً من أن يخصص للاستثمارات أو لتدعيم وضع البلاد المالي والنقدي المهتز، وتفشت في تلك الأعوام الرشوة والمحسوبية لتشمل كبار الموظفين وصغارهم، حتى بلغ الأمر بالحكومة نفسها، أن طالبت الامير فرمان فرما بمبلغ (4.000.000) تومان تعويضاً عن **(جزء من سرقاته)** أيام ولايته على مقاطعة فارس، وفي مثل تلك الظروف تحول الشاه القابع في قصره، والغارق حتى أُذنيه في ملذاته الشخصية، والذي لم يعد "**يملك من أمر بلاده شيئا**"، إلى بيدق بيد البريطانيين، يحركونه حسبما يشاؤون، وكانت عبارته الشهيرة "**أنا غير مسؤول**" تدل على الدرك الذي انحدر إليه رأس السلطة في الدولة[44].

يتضح مما سبق أن الاقتصاد الإيراني عانى من مشاكل جمة في العهد القاجاري، لاسيما إذا علمنا أن ضعف بعض الشاهات وسوء الإدارة قد فسح مجالاً واسعاً للنفوذ البريطاني والروسي بالتغلغل في إيران، وكانت أحداث الثورة الدستورية خير تعبير عن ذلك الاستياء من قبل الشعوب الفارسية ومطالبتها بمنح دستور ينظم الحياة السياسية، وهذا الأمر أدى بدوره إلى تشجيع كل من بريطانيا وروسيا على تقسيم إيران إلى منطقتي نفود بينهما وحصل ذلك بالفعل عندما تم توقيع اتفاقية عام ١٩٠٧م ثم جاءت أحداث الحرب العالمية الأولى لتزيد الأمر سوءاً، فقد أدت تلك الحرب إلى تدهور واضح في الأوضاع الاقتصادية، وإلى بروز مظاهر وماسي عانت منها كثيرا بلاد فارس[45].

الخاتمة

توصل البحث إلى عدد من النتائج المهمة، وهي الآتي:-

1- عانى الفلاح في بلاد فارس من ظروف صعبة جداً وقاسية، انعكست على مكانته الاجتماعية وظروفه المعيشية، في أثناء القرون الطويلة التي سبقت قيام الدولة القاجارية، إذ كان لقيام الدولة الصفوية في إيران في أوائل القرن السادس عشر، دوراً مهماً في تعزيز وتوحيد بلاد فارس، بالرغم من الجهود التي بذلها الصفويين للاهتمام بالقطاع الزراعي، إلاَّ أنَّ ذلك لم ينعكس بشكل ايجابي على الفلاح القاجاري، إذ إن النظام الإقطاعي ألقى بظلاله الثقيلة على الفلاح.

2- كرست الدولة القاجارية الأوضاع السائدة في بلاد فارس، ومنها قطاع الزراعة وأوضاع الفلاحين، إذ لم يطرأ أي تطور أو تحسن على أوضاع الفلاح القاجاري، السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فقد بقيت طبقة الفلاحين تئن من نظام الإقطاع، الذي سلب الفلاح أبسط حقوقه، وهو العيش الكريم، فضلاً عن الكوارث الطبيعية، مثل الجفاف وغيرها، والتي فاقمت من سوء أوضاع الفلاح خلال عهد الدولة القاجارية.

3- كان لتزايد النفوذ الأجنبي في عهد ناصر الدين شاه آثاره السلبية الكبيرة على الفلاح، وأبرز مثال على ذلك امتياز التبغ الذي كان مثالاً صارخاً على الاستخفاف والاستهانة بمصلحة الفلاح في بلاد فارس، والعمل على افقاره وتقديمه لقمة سائغة بيد الامتيازات الأجنبية الجائرة.

4- بالرغم من النسبة الكبيرة التي مثلتها فئة الفلاحين في الدولة القاجارية، إلاَّ أنَّه لم يكن لها أي دور سياسي يذكر في الأحداث المهمة التي شهدتها بلاد فارس في أوائل القرن العشرين، ومثال على ذلك الثورة الدستورية، وذلك يعود إلى التهميش الذي عانت منه طبقة الفلاحين لقرون طويلة، مما أفقدها القدرة على التأثير.

الهوامش والمصادر:

(1) **الدولة الصفوية:** تأسست في بلاد فارس وانطلقت منها للتوسع في الشرق والغرب، وإن ظروف ظهور هذه الدولة نشأ نتيجة تفتت الإمبراطورية التيمورية، إذ كانت إيران تعاني فوضى الانقسام بين ملوك ضعاف وقد اتفق اعتلاء السلالة الصفوية العرش في إيران مع بداية القرن السادس عشر، وبذلك سميت باسم السلالة الصفوية. للمزيد من التفاصيل ينظر: شاهين مكاريوس، تاريخ إيران، مطبعة آفاق العربية، القاهرة، 2003، ص26.

(2) إدوارد براون، تاريخ الأدب في إيران منذ بداية الحكم الصفوي حتى نهاية الحكم القاجاري (1500-1924م)، ترجمة: محمد علاء الدين منصور، القاهرة، 2002، ج4، ص13.

(3) شاردن زان، سفر نامه شاردن، ترجمة: أقبال يغمايي، تهران، توس،1374،ج3، ص1234.

(4) كريم حميد عباس الزبيدي، الفلاح الإيراني في العصر الصفوي (1501-1736م)، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة البصرة، 2021، ص29.

(5) شاردن زان، منبع قبلي، ص235.

(6) **تيول:** تعني اصطلاحاً التملك والتصرف، وهي نوع من أنواع الإقطاعات التي كانت الدولة الصفوية تمنحها إلى رعاياها في إيران والعراق. للمزيد من التفاصيل ينظر: حسان حلاق وعباس الصباغ، المعجم الجامع في المصطلحات الأيوبية والمملوكية والعثمانية ذات الأُصول العربية والفارسية والتركية، دار العلم للملايين، بيروت، 1999، ص58.

(7) شاردن زان، منبع قبلي، ص236.

(8) **عباس الأول (1571-1629م):** ولد في كانون الثاني/ يناير عام 1571م بمدينة هراة في الدولة الصفوية، كان يعرف بعباس الكبير، وهو من بين الحكام الأكثر شهرة من سلالة الصفويين، أصبح شاهاً لإيران في بداية شهر تشرين الأول/ أكتوبر عام 1588م، توفي في كانون الثاني/ يناير عام 1629م. للمزيد من التفاصيل ينظر: سعيد نفيسي، تاريخ اجتماعي وسياسي إيران در دوره معاصر، مجلد أول، طهران، 1635، ص19.

(9) شاردن زان، منبع قبلي، ص235 .

(10) **نقلاً عن:** عاصم حاكم عباس الجبوري، الارساليات المسيحية في إيران خلال العهد القاجاري 1796-1925م، أُطروحة دكتوراه، (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة القادسية، 2008، ص16.

(11) المصدر نفسه، ص14.

(12) **كريم خان الزند (1705-1779م):** ولد في عام 1705م بمدينة ملاير في بلاد فارس، يُعد مؤسس الدولة الزندية في بلاد فارس، وهو أحد قادة نادر شاه الذي شهدت بلاد فارس بعد وفاته في عام 1747م حرباً أهلية، فاتخذ كريم خان من شيراز عاصمةً لدولته في أثناء مدة حكمه (1750-1779م)، استطاع أن يمد نفوذه إلى كثير من المناطق التي تُعرف اليوم بإيران، توفي في 1 آذار/ مارس عام 1779م. للمزيد من التفاصيل ينظر: عهود عباس أحمد، حكم كريم خان الزند والأُسرة الزندية (1759- 1779م)، مجلة الدراسات الإيرانية، العدد (8-9)، ص147.

(13) The Oxford Handbook of Iranian History،chord university press Inc, new york, 2012, P. 311.

(14) عهود عباس أحمد، المصدر السابق، ص176.

(15) صباح محمود محمد، الصراع الجيبوليتكي في الخليج العربي، بغداد، د.م، 1986، ص34 .

(16)The Oxford Handbook of Iranian History, Op. Cit., P. 314.

(17) Ibid., P. 315.

(18) **أغا محمد شاه (1742-1797م)**: إسمه محمد خان القاجاري ولد في 14 آذار/ مارس 1742م بمدينة جرجان في بلاد فارس، مؤسس سلالة القاجار في إيران، تم تتويجه شاهاً رسمياً في عام 1796م، توفي في 17 حزيران/ يونيو 1797م. للمزيد من التفاصيل ينظر: عهود عباس أحمد، المصدر السابق، ص176.

(19) علي أصغر شميم، إيران در دوره سلطنت قاجار، كتابخانة إبن سينا، طهران، 1342، ص30.

(20) حسن الأمين، من التاريخ قديماً وحديثاً، دار الهادي للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 2002، ص63-64 .

(21) جون مالكوم، تاريخ إيران، ترجمة: فارس ميرزا، بيروت انتشارات سعدي، جلد دوم طهران، 1876، ص328.

(22) المصدر نفسه، ص330.

(22) The Oxford Handbook of Iranian History, Op. Cit., P. 320.

(23) Floor, Willem, Agriculture in Qajar Iran, Mage Publishers, Washington, PP. 15-16.

(25) جون مالكوم، منبع قبلي، ص399.

(26) Floor, Willem, Op. Cit., PP. 20-25.

(27) https://www.sciarena.com تاريخ الدخول 2022/10/20

(28) Floor, Willem, Op. Cit., P. 135.

(29) جون مالكوم، منبع قبلي، ص338.

(30) علي أصغر شميم، منبع قبلي، ص140.

(31) Floor, Willem, Op.Cit., P.136.

(32) Ibid, PP. 135-155.

(33) https://www.sciarena.com تاريخ الدخول 2022/10/20

(34) سعيد نفيسي، منبع قبلي، ص19.

(35) نعيم جاسم محمد، الأوضاع الاقتصادية في إيران (1925-1941) دراسة تاريخية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية- إبن رشد، جامعة بغداد، 2002، ص24 .

(36) https://annabaa.org/arabic/imamshirazi/14615 تاريخ الدخول 2022/10/20

(37) Martin, Vanessa, The Qajar Pact Bargaining،Protest and the state in Nineteenth Century Persia, Tauris &Co.Ltd, London, 2005, PP. 48-50.

(38) محمد نور الدين عبد المنعم، المجتمع القبلي في إيران، مجلة مختارات إيرانية، العدد (2)، القاهرة، 2009، ص44.

(39) Martin, Vanessa, Op. Cit., P. 55.

(40) آمال السبكي، تاريخ إيران السياسي بين ثورتين (1906-1979م)، عالم المعرفة، ص10-11.

(41) دونالد ولبر، إيران ماضيها وحاضرها، ترجمة: عبد المنعم محمد حسنين، ط2، القاهرة، 1985، ص102-103.

(42) نعيم جاسم محمد، المصدر السابق، ص25.

(43) المصدر نفسه، ص27-28.

(44) المصدر نفسه، ص28-30.

(45) جون بير ويجار، البدو والدولة المركزية في إيران، ماض طويل من العداء المنظم، مجلة السياسة الدولية، 1979، ص108.